

الفصل السادس

التصنيع بديلا عن الواردات

اتبعت دول العالم الثالث إحدى الاستراتيجيتين التاليتين :

- التصنيع بديلا عن الواردات (ISI) Import Substitution Industrialization
- التصنيع من أجل التصدير (EOI) Export Oriented Industrialization

وفيما يلي يعرض الكتاب التعريف باستراتيجية التصنيع بديلا عن الواردات مع إعطاء أمثلة من كل من البرازيل والهند .

التعريف :

تعتمد هذه الاستراتيجية على النجاح فى إنجاز الآتى :

- تنمية الصناعات المحلية من أجل خدمة احتياجات السوق المحلى .
- خفض الواردات ، خاصة من السلع مرتفعة الأثمان .
- التصدير ، إن أمكن ، لبعض المنتجات غير المصنعة ، أو النصف مصنعة .
- حماية الصناعة المحلية ، من خلال التعريفات الجمركية ، أو الرقابة على ما يصرح باستيراده .

وقد طبقت هذه الاستراتيجية فى العديد من الدول النامية ، ومنذ الثلاثينات ، خاصة فى أمريكا اللاتينية ، وخلال الأربعينات والخمسينات نفذت فى العديد من دول العالم ، مع الإحاطة بأنها لا تعنى ضمنا الإقلال من عمليات التصدير ، حيث تخضع لكل من الظروف المحلية والعالمية ، ولحسن تطبيقها يجب تدخل الدولة على نحو قوى وفعال ، وذلك باتباع الآتى :

- تشجيع التصنيع المحلى ، وإعطاء الحوافز اللازمة لذلك مع إزالة المعوقات وتوفير الدعم والحماية .
- إقامة البنى الفوقية والمرافق والخدمات اللازمة أو المعاونة لعمليات التصنيع .
- إعطاء تسهيلات ضريبية .
- الحماية من الواردات ، خاصة منخفضة الأثمان ، وذلك بفرض تعريفات جمركية مرتفعة عليها ، أو بتحديد الكميات المستوردة إلخ .
- ولتنفيذ هذه الاستراتيجية فإنه تطبق الخطوات التالية :
- فى البداية يتم تصدير الخامات والمنتجات التقليدية ، مع دفع التصنيع وتقنين الواردات .

- استيراد الماكينات والسلع الرأسمالية لاستخدامها فى إنتاج السلع الاستهلاكية ، المنتجات الوسيطة ، أى الماكينات البسيطة .
 - تصنيع السلع الرأسمالية كبديل عن الواردات .
- وهذه الخطوات لا يمكن تنفيذها فى تتابع دقيق ، بل تتداخل معا ، كما قد تختلف فى كيفية متابعتها ، بذلك يكون من المتوقع عدم تحقيقها لنتائج متساوية .

تجربة البرازيل :

تميزت البرازيل بالصفيتين التاليتين : وجود قاعدة صناعية كبيرة وواضحة ، عدم عدالة توزيع الدخل والثروة ، وجود عوامل سياسية متباعدة ، وتنقسم التجربة البرازيلية إلى الثلاث مراحل التالية :

- المرحلة التمهيدية (١٨٢٢ - ١٩٣٠ م) .
- مرحلة التصنيع (١٩٣٠ - ١٩٦٤ م) .
- المرحلة العسكرية والانتقال إلى الديمقراطية المدنية (١٩٦٤ م - عقد التسعينات) .

المرحلة التمهيدية :

مع انتهاء احتلال البرتغال للبرازيل فى عام ١٨٢٢م ، فقد أقيم نظام ملكى ، مع وجود مناطق مختلفة الاستقلالية ، كذلك الاعتماد على النظام العبودى كنظام أساسى ورئيسى للإنتاج ، وكان السكر لسنوات طويلة المنتج الرئيسى للتصدير ثم تتابع دخول المطاط والبن ، حيث كانت البرازيل تمتد إجمالى العالم بحوالى ٧٥٪ من احتياجاته من البن . ومع سقوط نظام الملكية فى عام ١٨٨٩م ، والقضاء على النظام العبودى فى مراحل متتابعة منذ عام ١٨٧١م ، لكن ظل الحكم متمركز فى يد عدد محدود من الأقلية القوية ، حيث كان الاعتماد على المحاصيل الزراعية بالأساس ، مع استيراد مختلف السلع المصنعة ، لذلك كان التصنيع المحلى محدود ومرتببط بالاقتصاد الزراعى ، وفى أماكن متفرقة ، حيث شمل فى الأغلب إنتاج : الطعام ، المشروبات ، الملابس ، والمنسوجات . وفى عام ١٨١٩م صدر دستور جديد ، وتحولت البرازيل إلى جمهورية فيدرالية ، تضم عشرين ولاية برلمانية ، مع وجود نظام انتخابى محدود لاختيار طبقة الحكام . وقد أدى التخلص من العبودية إلى إيجاد طبقات جديدة ، استطاعت أن تواجه الأقلية الزراعية من الصفوة ، بذلك تأسست بعض الصناعات القائمة على المنتجات الخفيفة ، مع إيجاد ما يصاحبها من نظم إدارية مكملتها . وبالطبع وجدت بعض الطبقات الصغيرة التى تحاول أن تفرض وجودها ، وخلال الفترة ١٨٨٧ - ١٩٢٠م تم استيراد العمال من الخارج ، حيث قدر عددهم بحوالى ٢,٢ مليون فرد ، أتوا من البرتغال ، أسبانيا ، إيطاليا ، وبدأت البورجوازية الصاعدة فى تحالف مع الطبقة العاملة لتحقيق بعض المكاسب السياسية ، بالإضافة إلى دفع التصنيع من أجل رفع مستوى المعيشة ، وبالطبع كانت هناك

مقاومة من ملاك الأراضي ، مع حدوث صراعات داخل الجيش ، حيث افتقد صغار الضباط إلى الرقابة والحزم ، بذلك كان هناك احتياج شديد إلى تحديث وبناء الدولة ، ومع أزمة الحرب العالمية الأولى حدث انقسام جاد داخل الدولة ، ثم تضاعفت المعاناة مع الركود الاقتصادي في عام ١٩٢٩ م ، ثم مع اشتداد الصراع ، وخسارة فارجاس لانتخابات رئاسة الجمهورية ، فقد قام بالاستيلاء على السلطة ، ومن ثم ترك لفارجاس ومعاونيه من المدنيين العمل على التحديث والتنمية الصناعية ، وفي مشاركة من بعض قطاعات الجيش .

المرحلة الثانية ١٩٢٠-١٩٦٤م

تميزت هذه المرحلة بتبني الصفوة الحاكمة لاستراتيجية تحطيم نظام حكم الطبقة العاملة وإحكام القبض على البلاد ، مع دمج القطاعات ذات الاستقلالية إلى باقى المجتمع ، وكان من الواضح التأثير بالنظام الفاشيستي فى إيطاليا . بذلك تم السيطرة على العمال ، ومنع الإضرابات ، والرقابة على الصحافة والإعلانات ، مع سحق المعارضين . ومع السماح ببعض عمليات التصنيع ، حيث تحقق خلال السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٩ م معدل تنمية بحدود ١١,٢٪ سنويا . وخلال الحرب العالمية الثانية ، أُقيمت شركات للصلب ، التعدين ، السيارات ، مع إدماج الجيش فى منظمات الدولة ، وقد سيطرت الدولة بشدة على الاقتصاد ونظام الحكم ، مما جعل التنمية الصناعية مقيدة على نحو كبير ، بذلك لم يتخذ منهج التصنيع لإحلال الواردات بقدر ما كان الدافع هو مقابلة التغيرات الغير مواتية فى الأسواق العالمية . وكان أغلب الشركات صغيرة (٥٦٪ أقل من خمس عمال) .

ورغم سعى فيرجاس إلى إيجاد التوازن بين الطبقات الصناعية الصاعدة وملاك الأراضي ، إلا أنه أبعد عن السلطة فى عام ١٩٤٥ م ، ثم أعيد فى عام ١٩٥٠ م ، ثم حاول الانتحار فى عام ١٩٥٤ م . وكانت الإصلاحات العمالية محدودة ، مثال إيجاد الاتحادات التجارية ، وتحديد ساعات العمل (٨ ساعات/ يوم) ، ومنح الأجازات مدفوعة الأجر ، مع الإكثار من الوعود المتواصلة بتحسين مستويات المعيشة . ولم تستقر استراتيجية التصنيع بديلا عن الواردات إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبلغت ذروتها خلال حكم الرئيس كيبو تشيك (١٩٥٦ - ١٩٦٠ م) ، حيث اتخذت الإجراءات التقليدية لدفع هذه الاستراتيجية ، من حماية جمركية ، الرقابة على الواردات ، منع استيراد السلع المنافسة للمنتج محليا ، كذلك السلع الترفيهية ، تشجيع الاستثمارات فى القطاعات الصناعية الأساسية مثال : إنتاج الصلب ، تكرير البترول ، بناء الطرق ، توليد الكهرباء من المساقط المائية ، هذا مع فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية بمعرفة الشركات متعددة الجنسية ، لكن فى نطاق محدود إذ لم تتجاوز ١٣٩ مليون دولار فى عام ١٩٥٦ م ، أغلبها كان فى صناعة السيارات

والكيماويات ، والسلع الاستهلاكية ، ويهدف خفض الاعتماد على السلع المستوردة مرتفعة الأثمان ، وما أدى إلى تنشيط الاقتصاد ورفع الدخل ومستويات المعيشة ، كذلك تكامل الصناعة مع الزراعة .

لكن رغم كل ما تم فإن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لم تحل ، حيث كانت معدلات الصرف للدولة تنمو على نحو أسرع من معدلات الدخل المتحقق ، وما أوجد مشاكل فى التوازن المالى ، بذلك كان مخيبا للآمال ، حيث كان الاعتماد على استيراد اللازم من الآلات والمعدات والخامات للوفاء باحتياجات الصناعات الجديدة ، وقد أصيبت القطاعات العمالية بخيبة أمل كبيرة ، إذ لم يتحقق التشغيل الكامل للشباب الداخل تباعا لسوق العمل ، خاصة وأن الصناعات التى أقيمت كانت تعتمد على رأس المال الكثيف وما يعنى خفض اللازم من العمال ، مع الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة ، بذلك زادت أعداد العمال الذين يعملون بأجر دون امتلاك لأى أراضى ، حيث أوضحت الإحصائيات وجود حوالى ١٢ مليون فلاح دون عمل ، بذلك كانت البطالة طاحنة سواء فى الريف أو المدينة ، وما أوجد فقر مدقع ، مع انخفاض معدلات الأجور ، وبالتالي معدلات نمو السوق الداخلى ، بذلك كانت هناك اضطرابات ومشاكل أدت إلى حدوث انقلاب عسكرى والاستيلاء على الحكم فى عام ١٩٦٤ م .

فى ظل الحكم العسكرى للبرازيل ، كانت أهم الأحداث تتماثل مع المظاهر التقليدية للحكم العسكرى ، حيث شملت الآتى :

- زيادة مركزية الدولة .
- السيطرة على التنظيمات العمالية والحد من نشاطها ، مع اعتقال وتحديد إقامة قيادات العمال ، كذلك المثقفون والقيادات المعارضة بالجيش ، وقد زادت هذه الإجراءات حدة بعد ازدياد عنف العمال والاضطرابات بالمجتمع ، خاصة فى محيط سان باولو عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ م .
- لكن صاحب تلك الإجراءات الدكتاتورية الآتى :
- دفع التنمية الصناعية من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المكاسب للمديرين .
- يمكنه بعض القطاعات الزراعية مع تكثيف التسويق لمنتجاتها ، مثال فول الصويا ومنتجات الأبقار ، وما زاد من الهجرة إلى المدن .
- تنسيق التعاون بين الأقطاب الثلاثة : رأس المال : المحلى والأجنبى - الدولة .

من الحكم العسكرى إلى الديمقراطيةية المدانة (١٩٦٤ - عقد التسعينات) :

- تحقق خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ معدل تنمية بحدود ١٠٪ - مع تركيز الاستثمارات الأجنبية في صناعات الصلب - تكرير البترول - توليد الكهرباء ، أما رأس المال المحلي فقد توسع في الصناعات كثيفة العمالة ، أو بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية .
- دفع التصدير ، بتعديل أسعار العملات ، وإعطاء حوافز للمصدرين ، وخفض الجمارك على الواردات (أثر ذلك على مقدرة منافسة الإنتاج المحلي للمواردات ، مما يعد خروجاً عن استراتيجية التصنيع بديلاً عن الواردات . لكن لا يصل إلى حد تغييرها ، وكان الدافع وراء ذلك الرغبة في دفع البرازيل لسياسات السوق الحرة .
- زاد دور الدولة في ملكية الوحدات الصناعية ، ففي عام ١٩٧٤م بالمقارنة مع عام ١٩٦٦م كانت على النحو التالي :

العام	الدولة (القطاع الحكومي)	القطاع الأجنبي	القطاع الخاص المحلي
١٩٧٤	٣٢	٤٠	٢٨
١٩٦٦	١٧	٤٧	٣٦

أى أن ملكية الدولة زادت مقارنة بانخفاض حصة القطاعين الأجنبي والخاص ، وقد كان ١٩ من أكبر ٢٠ شركة مملوكة للحكومة ، وكذلك ٤٥ من أكبر ١٠٠ شركة .

وكما هو متوقع كانت التنمية الاجتماعية منخفضة ومحدودة ، فقد تدهورت أوضاع القوى العاملة ، حيث انخفض معدل الدخل الحقيقي للعمال ، وتضرر بذلك ٢٥٪ من عمال الريف و ٤٥٪ من عمال المدن ، وما زاد من قسوة الفقر في المدن وتوسع في المناطق العشوائية . أما معدلات وفيات الأطفال فزادت من ١٠٠٠/٦٢ إلى ١٠٠٠/٩٣ وذلك من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٧٣م ، كما تفاوتت معدلات توزيع الدخل ، إذ أن ٧٥٪ مما تحقق من زيادة في الدخل ذهب إلى أغنى ١٠٪ من السكان ، بينما حصل ٥٠٪ من السكان على نسبة ١٠٪ فقط ، وخلال الفترة ١٩٦٠م إلى ١٩٧٦م حدث انخفاض حقيقى وكبير في معدل دخل ٨٠٪ من السكان ، وإجمالاً أصبحت البرازيل أقل في التنمية الاجتماعية من عديد من الدول الصناعية في أمريكا اللاتينية .

كما أن عمليات التصنيع في أراضي الغابات ، وتحويلها إلى مناجم ووحدات

لمعالجة خامات الحديد والألومنيوم ، قد زاد من أحداث الفقر في الريف ، إذ زادت أعداد من لا يملكون أى أراضى ، مع انتقالهم إلى المدينة كانوا من الفقراء المعدمين، بالإضافة إلى تدهور البيئة. ثم مع أزمة البترول فى أعوام ١٩٧٣/١٩٧٤م ، فقد زادت هشاشة تلك التنمية البرازيلية ، خاصة فى صناعة السيارات ، وما أحدث خلل كبير فى ميزان المدفوعات ، ودفع الحكومة إلى التوسع فى الاقتراض ، خاصة لسداد فاتورة استيراد البترول ، مع التشجيع على الاقتراض بخفض معدلات الفائدة وتسهيل الحصول على الأموال ، وكذلك إطالة فترات السداد . وقد شجع الحكومة على ذلك توقعات السداد للقروض من عائد تصدير المنتجات الصناعية الجديدة ، لكن ذلك لم يصادفه إلا نجاح محدود ، بذلك وصل إجمالى الدين فى عام ١٩٨٠م إلى ٦٠ بليون دولار ، وما تم سداؤه سنويا من القروض إلى ٢٥٩٪ من إجمالى الصادرات . وضاعف من المأساة زيادة أسعار الفائدة على نحو كبير . ومنذ عام ١٩٨٠م بدأت التراجع الاقتصادى ، حيث انخفض الدخل القومى بنسبة ١٣٪ فى عام ١٩٨٣م مع زيادة التضخم ومعدلات الفائدة ، وما أدى إلى انخفاض دخل الأفراد بنسبة ٢٥٪ .

ثم مع انخفاض ناتج عمليات التصنيع ، فقد توسعت الاستثمارات فى عمليات المضاربة فى الذهب والفضة والدولار . ورغم أن التسعينات شهدت تحسن اقتصادى محدود ، صاحبه تحرك ديمقراطى محسوس ، لكن كان هناك إجماع على أن تجربة البرازيل لإحلال الواردات لم تحقق النجاح المتوقع ، بل يمكن أن يطلق عليها أنها فشلت ، بذلك فإن الأزمة الحادة ليست وقتية أو قصيرة ، بل أنها أزمة حادة للتنمية، أدت إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الإنتاجية وأيضاً الجودة ، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو مستويات دخل الأفراد ، فمع زيادة عدد السكان فى المدن من ١٩ مليون فى عام ١٩٥٠م إلى ٩٥ مليون فى عام ١٩٨٠م ، أى أنه تضاعف خمس مرات فى خلال ٣٠ عاما ، لكن مع عدم توفر فرص عمل كافية ، فقد زادت البطالة والفقر ، وأصبح العديد من السكان بلا مأوى ، ٤٤٪ بلا ماء شرب أو فى منازل سيئة ، ٥٧٪ بلا صرف صحى ، وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع معدلات الجريمة ، ونسبة الأمية حيث وصلت إلى ٦٨٪ فى عام ١٩٨٠م .

وتجربة البرازيل بذلك توضح أن التصنيع بديلا عن الواردات يجب أن يؤخذ فى حساباته التوازن فى التصدير وبالكميات الكافية لعدم المديونية ، كذلك لا توجد علاقة طردية أو مباشرة بين أحداث وتنمية التصنيع وبين رفع معدلات التنمية الاجتماعية .

تجربة الهند:

للهند خاصية أساسية ، كما يعرض الكتاب وتختلف عن تجربة البرازيل ، فقد استقلت الهند فى عام ١٩٤٧م ، تحت قيادة حزب البرلمان (Congress Party) ، وقد خضعت لقيادات الحزب ذات الاتجاهات المختلفة فى انتمائها الاجتماعى

والسياسى ، مع سيادة نزعة اشتراكية لدى المثقفين والعمال والحرفيين ، إضافة إلى صغار أصحاب العمل وملاك الأراضى ، فقد كان هناك صراع مع أغنياء الفلاحين وطبقة البورجوازية ، وغيرهم مما يمكن أن يضاروا بأى تحولات اشتراكية ، وقد استمرت الهند منذ استقلالها تحت هذا التوازن القائم بين اتجاهات شديدة الاختلاف . وبالنسبة إلى التصنيع فقد ظل الاستثمار الأجنبى يخضع للرقابة الحكومية ولعديد من الاشتراطات المحددة لاتجاهات التصنيع حيث ظل مدفوعا للارتباط بأنشطة الدولة .

ويمكن الذكر أن أهم ما ميز الصناعة الهندية ، زيادة نسبة الإنتاج المحلى ، مع نمو الصناعات الثقيلة ، لكن بمعدلات إنتاجية منخفضة وذات تكلفة مرتفعة .

ورغم نمو الزراعة مع تنفيذ الثورة الخضراء فى عام ١٩٦٧م ، إلا أن تأثيرها لم يكن كبيراً على الاقتصاد ، كما أن زيادة إنتاجية الزراعة والصناعة لم تؤدى إلى تنمية اجتماعية ، وظل الفقر منتشرًا وعلى نحو بين .

فترة الإستعمار البريطانى :

لم يشجع الاستعمار البريطانى نمو الصناعة الهندية ، بل أن نمو صناعة المنسوجات فى بريطانيا قد دمر هذه الصناعة فى الهند ، فقد تحولت الهند إلى أن تكون المصدر الرئيسى للقطن الخام إلى بريطانيا ، وتوقف تصدير المنسوجات ، وصاحب ذلك توسع فى الصادرات من الشاى والجوت . بذلك ظلت الهند مورد خامات لا غير إلى الصناعة البريطانية ، ودون السعى إلى إحداث تنمية سواء إقتصادية أو إجتماعية ، بذا يصح وصف الصناعة البريطانية بأنها إمبريالية (مثال تجربة مصر وغيرها من باقى المستعمرات البريطانية) ومع تعديل نظام استغلال الأراضى ، الذى كان قائماً منذ الاستعمار المغولى ، فقد استبدلت الضرائب على الأرض بنظام التأجير مقابل مبالغ مالية محددة سلفاً (بصرف النظر عن المحصول) وتدفع فى أوقات ثابتة ، وما أحدث دخل ثابت للمصفوة الثرية أصلاً ، مع وضع المزارعين تحت الضغوط والمعاناة المستمرة ، خاصة إذا ما كانت المحاصيل غير جيدة أو ذات أثمان منخفضة . ومع الدخل الثابت والمنتظم للملاك فلم يكن هناك اهتمام بالتحديث أو التطوير أو زيادة الإنتاجية ، وبالطبع لم تكن تلك الأعمال فى قدرات المزارعين الكادحين أى أن النتيجة النهائية زيادة ثراء الملاك وإفقار المستأجرين من المزارعين ، دون تمكينهم من الإدخار لتوفير أموال تساعد على رفع الإنتاجية .

وأثناء كل من الحربين العالميتين (الأولى والثانية) فقد حدثت بعض التنمية الصناعية ، لكن دون تأثير يذكر لرفع مستوى دخل الأفراد ، ففى عام ١٩٤٧م كانت الهند من أقل دول العالم فى دخل الأفراد ولم تزد فترة متوسط العمر المتوقع عن ٣٣ عاماً ، كما حصدت المجاعة الكبرى فى البنغال أرواح ٣ مليون فرد .

الهند بعد الاستقلال (١٩٤٧ -

١٩٦٦):

ظل تكوين حزب المؤتمر المتناقض يسيطر على التصنيع والتنمية في الهند ، ورغم وجود تأييد كبير من صغار الفلاحين ، إلا أنهم كانوا من أصعب شرائح الحزب من حيث إمكانية تنظيمهم ، وقد سبق في عام ١٩٣٨م تشكيل اللجنة القومية للتخطيط ، حيث كان هناك تفضيل للصناعات الثقيلة ، وتحت تأثير النظام الاشتراكي في روسيا ، فإنها كانت أحد أشكال رأسمالية الدولة ، لكن مع عدم إلغاء الطبقات ، بل على العكس كانت النتائج تؤدي إلى المزيد من اتساع الفروق الطبقة .

ومع بدأ الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٥١م (إلى عام ١٩٥٥م) ، فقد أحكمت الرقابة على القطاع الخاص مع تنظيم هيكل الصناعة فيما هو قائم منها ، مع قيادة الدولة لمختلف عمليات الاستثمار ، وقد حققت الخطط الخمسية المتتالية للتنمية نتائج جيدة ، فالخطة الأولى أدت إلى زيادة الدخل القومي بنسبة ١٨٪ (مقابل ١١٪ مخطط) ، أما الخطة الثانية فقد شملت السلع الرأسمالية ، الوحدات الصناعية ، الزراعة ، الصناعات الصغيرة ، ومع تخصيص ثلث الاستثمارات للسلع الرأسمالية ، خاصة صناعة الصلب والماكينات ، وكما يتبين من النسب التالية للزيادة في الإنتاج الصناعي من عام ١٩٥٥م إلى عام ١٩٦٤م ، السلع الاستهلاكية ٧٠٪ ، السلع الوسيطة ٤٠٪ ، السلع الرأسمالية ١٠٠٪ . هذا مع تركيز القطاع العام على الاستثمار في الصناعات الثقيلة ذات التكلفة المرتفعة والعائد المنخفض . كذلك فرض حماية الدولة على القطاع الخاص ، مع التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية ، بذلك كانت نسبة ٨٠٪ من الإنتاج الصناعي في عام ١٩٦٦م من وحدات القطاع الخاص .

في ذات الوقت زادت إنتاجية الزراعة ، لكن اعتماد على زيادة المساحة المزروعة ، وظلت معارضة ملاك الأراضي للإصلاح الزراعي قائمة ، حيث كانوا ذو تأثير قوى على الحكومة المركزية وحكومات الولايات . ومنذ عام ١٩٦٦م كان واضحاً أن دعم النمو الصناعي قد وصل إلى أقصاه ، خاصة لأن استيراد التكنولوجيات من خارج البلاد كان مكلفاً ، وما زاد من إجمالى المديونية ، كما أن التوسع الصناعي لم تصاحبه زيادة متناسبة في زيادة تشغيل العمالة ، وظلت المرتبات ثابتة ، كما لم يحدث تغير في هيكل الزراعة ، وظل السوق الداخلى محدود النمو نظراً لانخفاض المرتبات والعائدات الزراعية . ومع انخفاض المساعدات التى شكلت عنصراً أساسياً في تمويل الخطط الخمسية ، فقد زاد التضخم ، وأحدث المزيد من الضغوط . وتحت كل هذه الظروف الغير مواتية فقد كانت هناك مزاحمة من القطاع الخاص للدولة ، وصراع حول اتجاهات الدولة للتنمية الاشتراكية .

مع الانكماش فى منتصف الستينات ، وعدم وجود الثبات السياسى ، ثم وفاة نهرو، وبدء الصراعات مع كل من الصين وباكستان، مما أدى إلى زيادة الأسعار، وانخفاض قيمة الروبية ، مما أثر على التنمية فى كل من القطاعين الزراعى والصناعى، وأوقف التخطيط . واتبع حزب البرلمان الاتجاه اليسارى بالمزيد من التأميمات، التى شملت كبرى البنوك، مع تحول الخطط الخمسية إلى إجراءات شكلية ، ورغم أن قيادة انديرا غاندى لم تحاول أثناء حكمها التوسع فى الإجراءات الاشتراكية .

وخلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٥ م ، ظلت التنمية الصناعية فى إطار منتجات مرتفعة التكلفة . وقائمة على التكنولوجيات المتخلفة (الحديد والصلب - السيارات) بذلك لم تزد نسبة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإقليمى عن ١٧٪ فى عام ١٩٨٥ م .

أما الزراعة ، ونحت ما عرف بالثورة الخضراء ، فقد حدث بها تنمية وزيادة فى الناتج ، مما زاد من عائدات التقاوى (الحبوب) ، الأسمدة ، الماء ... إلخ ، ثم مع استخدام الكيمياء الحيوية ، تحققت مكاسب لا بأس بها لجميع الفلاحين ، وبصرف النظر عن حجم الملكية ، حيث كانت أفضل النتائج فى الشمال لزراعة القمح ، وما حقق للهند الاكتفاء الذاتى من القمح .

لكن هذا النمو الاقتصادى للزراعة ، لم يحدث تنمية إجتماعية ، فمنذ عام ١٩٦٧ م ظلت الدولة تدفع إلى الفلاحين أثمانا للمحاصيل أعلى من أسعار السوق، لكن حصل أغنياء الفلاحين على النصيب الأكبر من هذه الأموال ، والتى لم يستفاد بها فى أى تنمية صناعية ، وما يعنى أن الثورة الخضراء قد زادت من الفروق الطبقة بين الفلاحين .

بذلك فإن التنمية الاقتصادية للهند ومنذ عام ١٩٤٧ م وإلى عقد الثمانينات حفلت بالعديد من المتناقضات صعوداً وهبوطاً ، ورغم التوسع فى الصناعات المحلية والإنتاج الزراعى ، وبعض مؤشرات التنمية الاجتماعية ، مثال إطالة العمر المتوقع ، إلا أنها فى الإجمال لم تحقق الكفاءة المرجوة أو المتوقعة .

واستناداً إلى التجربة لاستراتيجية التصنيع بديلاً عن الواردات فى كل من البرازيل والهند، فإن ذلك لم يثبت أن هناك معادلة خطية تربط بين التصنيع والتنمية، حيث فى كلا البلدين لم تكن التنمية متوازنة ، مع اختلاف معدلات النمو الصناعى فى وجود ارتفاع ملحوظ لمستويات الفقر . وربما تعزى الأسباب إلى السياسات الغير رشيدة ، وبأن أسلوب التصنيع غير كفء ، واجتماعيا غير مطلوب ، حيث يشجع على الصناعات غير الفعالة ومرتفعة التكلفة وغير المحققة للتنمية الديناميكية أو منتجة للسلع الرخيصة ، وما يحقق تنمية اقتصادية وتشغيل للعمالة ورفع مستويات الحياة .